

البيان الختامي

الصادر عن الدورة الثانية للمجلس الاداري

للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

رام الله - فلسطين

5-7/3/2010

موحدون ... دفاعا عن عروبة القدس ... دفاعا عن حق المرأة في الحياة

عقد المجلس الاداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دورته العادية الثانية في مدينة رام الله في الفترة ما بين 5 و7 آذار 2010 لتتزامن مع يوم المرأة العالمي. وشاركت في أعمال الدورة كافة عضوات المجلس من الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات باستثناء عضوتين من قطاع غزة وذلك لمنعهن من قبل سلطات الاحتلال من الوصول الى رام الله، كما وللأسف منعت عضوة أخرى من مغادرة القطاع من قبل حركة حماس والحكومة المقالة.

ناقشت الدورة الأوضاع السياسية التي تمر بها قضيتنا الوطنية، والمتمثلة في استمرار الاحتلال بتكره لحقوقنا الوطنية المشروعة وتصعيد اجراءاته العدوانية التي تستهدف الأرض والانسان الفلسطيني خاصة؛ استمرار عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان وهدم البيوت، وتهويد القدس وتغيير ملامحها، وتصعيد عمليات القتل والاعتقال والحصار وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، ونشر الحواجز ونقاط التفتيش ومنع وصول المواطنين الى أماكن عملهم ودراساتهم، والتي كان آخرها اعتبار أسوار البلدة القديمة في القدس المحتلة والحرم الابراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم أماكن تراثية يهودية.

وناقشت المجتمعات انعكاس هذه الاجراءات على تكريس الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وإمعانه في عرقلة العملية السياسية ووقوفه في وجه تحقيق حقوقنا الوطنية المشروعة والمتمثلة؛ بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل أراضي عام 1967.

وتطرقت الدورة الى سبل التصدي للهجمة الاسرائيلية من خلال تعزيز وتفعيل العمل الجماهيري والمقاومة الشعبية المنظمة كآليات صمود وثبات ودعم لحقوق شعبنا في مقاومة الاحتلال بما في ذلك حملة مقاطعة البضائع الاسرائيلية ودعم توجه السلطة الوطنية الفلسطينية في حملتها الداعية لمنع دخول منتجات المستوطنات لمناطقنا مع دعوة المشاركات لتوسيع الحملة لتشمل مقاطعة تامة للمنتجات الاسرائيلية ودعم الحكومة للانتاج الوطني. وفي نفس الوقت دعت المشاركات لاستمرار في التصدي لعملية بناء الجدار وتهويد القدس. ودعت المجتمعات مجلس الأمن وبالإستناد الى قرارات الشرعية الدولية التي دعت الى انهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وأكدت المجتمعات على ضرورة تفعيل قضية الأسرى

والأسيرات في السجون الاسرائيلية كقضية سياسية في كافة المحافل الدولية وخلق حالة من التضامن مع قضيتهم على المستوى العربي والدولي، وفي نفس الوقت الاهتمام بتأهيل ورعاية الأسيرات المحررات على وجه الخصوص.

وأكدت المشاركات على التمسك بقرارات المجلس المركزي بدورته الأخيرة المتعلقة بوقف استئناف المفاوضات حتى الوقف الشامل والتام للاستيطان بما في ذلك في القدس المحتلة وتحديد مرجعية واضحة تستند للشرعية الدولية وبسقف زمني محدد. وجددت الدعم لجهود سيادة الرئيس أبو مازن التي يبذلها في هذا المجال

أكدت المجتمعات على ضرورة دعم صمود أبناء وبنات شعبنا في الشتات والتواصل معهم، وتوقفت أمام معاناة أهلنا المهجرين من نهر البارد في لبنان وأكدت على ضرورة ايجاد آليات للضغط من أجل اعادة بناء المخيم وضمان عودة أهاليه. ودعمت مطلب أبناء شعبنا في لبنان بضرورة منحهم الحقوق المدنية والاجتماعية. كما أكدت وقوفها الى جانب أبناء شعبنا الذين هجروا قسرا من العراق نتيجة للاحتلال الأمريكي والذين يعانون من ظروف قاسية وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته تجاههم.

ودعت المجتمعات الى انهاء الانقسام السياسي الحالي بما يحمله من نتائج كارثية على شعبنا وقضيتنا الوطنية ومتابعة الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية بالاستناد الى اعلان القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني. وأكدت المشاركات أن استمرار هذا الانقسام يلحق الضرر بالنضال الوطني للشعب الفلسطيني ويضعف جبهته الداخلية في مواجهة الاحتلال. وحملت المشاركات حركة حماس مسؤولية اضاءة الفرصة التي وفرتها الوثيقة المصرية وطالبت حماس بالتوقيع الفوري عليها.

كما دعت المجتمعات الى تفعيل عملية الاصلاح في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتطوير آليات اتخاذ القرار على الصعيد الوطني والعام بما يعزز دورها كممثل شرعي وحيد وقائد لنضال شعبنا نحو تحقيق أهدافه الوطنية. ودعت المجتمعات الى استكمال عقد المؤتمرات للمنظمات الجماهيرية أسوة بما قام به الاتحاد العام للمرأة بعقده لمؤتمره الخامس في أيار 2009 كنموذج ايجابي عكس حالة ديمقراطية متقدمة باعتمادها نظام التمثيل النسبي الكامل في نظامها الأساسي والذي نتوخى اعتماده في كافة الاتحادات الجماهيرية.

وأكدت المجتمعات على ضرورة اجراء الانتخابات العامة؛ التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني. وأكدت على المشاركة الفاعلة للنساء ترشيحا وانتخابا في الانتخابات المحلية القادمة بتاريخ 17/7/2010، لما تمثله هذه الانتخابات من حالة ديمقراطية تساهم في مشاركة المواطنين وخاصة النساء في ترسيخ أسس الدولة القادمة وتعزيز وجودها فيمراكز صنع القرار. ودعت الى تفعيل هيئات الاتحاد القاعدية للمشاركة الفاعلة في عملية تحديث السجل الانتخابي وتقديم الكفاءات النسوية للترشح من خلال التأثير على قيادات الأحزاب السياسية لتضمين نساء في مواقع متقدمة على اللوائح الانتخابية.

كما حذرت المجتمعات من خطورة جرائم القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة وأكدت على ضرورة قيام

المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية بتوفير الحماية والأمان للنساء، وطالبت المجتمعات سيادة الرئيس أبو مازن بإصدار مرسوم رئاسي يلغي المادة (340) من قانون العقوبات الفلسطيني والتي تتحدث عن العذر المخفف والعذر المحل لجرائم القتل على خلفية شرف العائلة، وثمنت قرار مجلس الوزراء بتعليق العمل في هذه المادة في المحاكم الفلسطينية كخطوة على طريق سن قانون عقوبات وقانون أحوال شخصية تعكس مصالح النساء وتحفظ لهن الحق بالمساواة الكاملة.

واتخذ المجلس مجموعة من القرارات والتوصيات التي من شأنها النهوض بواقع الاتحاد كمنظمة نسوية جماهيرية ديمقراطية تضطلع بمهام وطنية واجتماعية نسوية، ورفع شعار عام 2010 عام البناء التنظيمي للهيئات القاعدية للاتحاد ومظلة موحدة للمرأة الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها. وتطرقت المجتمعات الى الورشة التنظيمية والادارية لهيئات الاتحاد والمستمرة منذ انعقاد المؤتمر الخامس وحتى الآن واستعرضت ما تم انجازه وما يجب أن ينجز. وأقرت المجتمعات التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد المحالة اليها من المؤتمر العام الخامس واللوائح الناظمة لعمل كل من الأمانة العامة والمجلس الاداري، والوضع المالي للاتحاد وخطة عمل الأمانة العامة للمرحلة القادمة التي تركزت حول تفعيل قاعدة الاتحاد باعتبارها مركز ثقل النشاط الجماهيري والاهتمام بمشاركتها وبذل الجهود لربطها ببرنامج الاتحاد، وتعزيز الدور الوطني للاتحاد في مواجهة الاحتلال وعلى أساس مشاركة جميع مستويات وهيئات الاتحاد وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي والأحزاب السياسية في الفعل الوطني في مناطق التوتر والنقاط الساخنة في جميع المحافظات والانخراط المنظم في جميع أشكال المقاومة الشعبية. والتحرك بفعالية على المستوى الخارجي وتفعيل علاقات الاتحاد مع المؤسسات النسوية في الخارج لدعم نضال شعبنا في مقاومة الاحتلال ونضال المرأة الفلسطينية. والمحافظة على الائتلاف المشكل من الاتحاد مع المراكز النسوية والحقوقية بشأن قانون الأحوال الشخصية، والعمل على انجاز القانون المستند الى مبدأ المساواة كما ورد في وثيقة اعلان الاستقلال والقانون الأساسي وكافة المرجعيات الفلسطينية ودراسة السبل المناسبة لاصداره.